مجلة جامعة الملك سعود، م ١٢، الأداب (٢)، ص ص ٣٤١-٥٨٦ بالعربية، ٤٧-٥٨ بالإنجليزية، الرياض (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

ردمد ١٠١٨-٣٦١٢

مجلة جامعة الملك سعود

المجلد الثاني عشر

الأداب (٢)

١٤٢٠ هـ (٢٠٠٠م)

جامعة الملك سعود

النشر العلمي والمطابع

مجلة جامعة الملك سعود، م١٢ ، الآداب (٢)، ص ص ٣٤١- ٥٨٦ بالعربية، ص ص ٤٧-٥٨ بالإنجليزية، الرياض (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

مجلة
جامعة الملك سعود

المجلد الثاني عشر

الآداب (٢)

١٤٢٠ هـ
(٢٠٠٠م)

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود
ص.ب ٦٨٩٥٣- الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

هيئة التحرير

أ. د. خالد بن عبدالرحمن الحمودي — رئيس هيئة التحرير
أ. د. عبدالعزيز بن ناصر المانع
أ. د. عبدالحميد بن عبدالله الزيد
أ. د. عبدالله بن علي السبيل
أ. د. محمد بن عبدالرحمن الحيدر
أ. د. سلطان بن محمد السلطان
أ. د. عبدالعزيز بن عبدالوهاب البابطين
أ. د. طارق بن محمد السليمان
أ. د. سيد إسماعيل أحسن
أ. د. علي أبو الفتوح إبراهيم الشيخ
أ. د. إبراهيم بن سعد المهيزع

المحررون

أ. د. عبدالعزيز بن ناصر المانع — رئيسًا
أ. د. عبدالله بن أحمد الطاهر
د. ميجان بن حسين الرويلي
د. عبدالغفور بن إسماعيل بن روزي

ح ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م جامعة الملك سعود

جميع حقوق الطبع محفوظة. لا يسمح بإعادة طبع أي جزء من المجلة أو نسخه بأي شكل وبأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أو آلية بما في ذلك التصوير والتسجيل أو الإدخال في أي نظام حفظ معلومات أو استعادتها بدون الحصول على موافقة كتابية من رئيس تحرير المجلة.

النشر العلمي والمطابع

مجلة جامعة الملك سعود، م١٢، الآداب (٢)، ص ص ٣٤١-٥٨٦ بالعربية، ص ص ٤٧-٥٨ بالإنجليزية، الرياض (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

المحتويات

القسم العربي

صفحة

- **البحوث**
- **الآداب واللغويات**

المصطلحات العلمية العربية: مكانتها من الرصيد اللغوي وطرق تنمية محصول الناشئة منها

أحمد بن محمد المعتوق ٣٤٣

نظام التصريف الثنائي في الأسماء العربية

فالح شبيب العجمي ٣٩٩

الساخرة: قراءة في أنموذج شعري قديم

عبدالله محمد العضيبي ٤٣٣

رثاء الزوجات في العصرين الأموي والعباسي

عبدالرحمن إسماعيل السماعيل ٤٥١

- **العلوم الاجتماعية**

بناء نموذج سببي لدراسة طبيعة العلاقة بين صـــــراع الأدوار الأســـرية والأدوار العملية وتأثيرها على حياة الفرد داخل المنظمة وخارجها

عبيد بن عبدالله العمري ٤٩٧

القصّاص ودورهم السياسي في العصر الأموي (٤١-١٣٢هـ/ ٦٦١-٧٥٠م)

إبراهيم بن عبدالعزيز الجميح ٥٢١

القسم الإنجليزي

- **الآداب واللغويات**

التقدير البيني الأمثل وخريطة خطوط التساوي لملوحة المياه الجوفية في منطقة تبراك بوسط المملكة العربية السعدوية (الملخص العربي)

ناصر عبدالعزيز السعران ٥٨

البحـوث

الآداب واللغويات

مجلة جامعة الملك سعود، م ١٢، الآداب (٢)، ص ص ٣٩٩-٤٣٢ (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

نظام التصريف الثنائي في الأسماء العربية

فالح بن شبيب العجمي

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر بتاريخ ١٤/ ١/ ١٤١٨هـ، وقبل للنشر بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٤١٨هـ)

ملخص البحث. تتناول هذه الدراسة قطاعا غامضا في الصرف والنحو العربي، هو التصريف الثنائي بوصفه نظاما من أنظمة التصريف في الأسماء العربية. كما تبرز الحاجة إلى أن يؤخذ استخدام القواعد التي وضعها النحاة العرب في الحسبان، وكذلك تطبيقاتها في الكلام العربي الفعلي. من أجل ذلك يعتمد البحث على حالات التصريف الثنائي في القرآن الكريم التي أقنعت المؤلف بأن كثيرا من قواعد النحاة ليست دقيقة إذا قورنت بواقع النصوص العربية. لذا يجب علينا أن نبحث عن أدلة تقودنا إلى طبيعة ذلك النظام، حيثما وجدت تلك الأدلة. وقد حاولت في هذا البحث أن أبين أن نتائج كل من الدراسات التقليدية والدراسات اللغوية الحديثة تقدم لنا مداخل مهمة لدراسة هذا الحيز غير السهل.

١ - مقدمة

توجد بعض الأسئلة التي تفيد الإجابة عنها في موضوع هذا البحث أو الأبحاث الأخرى المقاربة، لكنه لاتوجد إجابات قاطعة عنها في وضعنا الراهن. من تلك الأسئلة:

هل العربية لغة معربة منذ نشأتها؟

هل يوجد مستوى لغوي واحد في العربية القديمة؟

هل كانت اللهجات العربية القديمة مستقلة عن العربية الكلاسيكية؟

لذلك سنكتفي بطرح بعض الأسئلة التي يمكننا الإجابة عنها في نهاية المقدمة، بعد أن نستعرض علاقات الإعراب في العربية وأنظمة التصريف المتعلقة بذلك . وقد لايكون ذلك العرض مقبولا لدى شريحة كبيرة من المتخصصين لتعارضه مع التقسيم الذي أصبح شائعا في كتب النحو الأكاديمية أو التعليمية .

ويتلخص ذلك العرض في تقسيم الأسماء العربية حسب علاقاتها الإعرابية إلى مجموعات ثلاث؛ تتضح الفروق بينها في أنظمتها التصريفية، وهي :

١ – الأسماء ذات التصريف الثلاثي، وهي الأسماء التي تظهر عليها ثلاث علامات تصريفية مختلفة تشير إلى علاقات تركيبية مختلفة .

٢ – الأسماء ذات التصريف الثنائي، وهي الأسماء التي تظهر عليها علامتان تصريفيتان مختلفتان؛ تشير إحداهما إلى علاقة تركيبية توافق إحدى العلامات في الاسم ذي التصريف الثلاثي، وتشير الأخرى إلى العلاقتين التركيبيتين الأخريين في الاسم الثلاثي التصريف دون التفريق بينهما . وتنقسم هذه المجموعة إلى فرعين مختلفين جوهريا :

أ) الفئة ذات النظام التصريفي الثابت الذي لايختلف باختلاف الوحدات المعجمية ولا باختلاف السياق التركيبي، وتمثلها أسماء المثنى ومايسمى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم .

ب) الفئة المتأرجحة بين هذه المجموعة والمجموعة الأولى في سياقات تركيبية معينة، والتي يحدث انتماؤها إلى هذه المجموعة نتيجة صفات (معجمية أو دلالية أو تركيبية) تحملها الوحدة المعجمية نفسها، ويمثلها بعض مايسميه النحاة «الممنوع من الصرف . »

٣– الأسماء ذات التصريف الأحادي، وهي الأسماء التي تظهر علامة تصريفية واحدة في مختلف العلاقات التركيبية للاسم، ويدخل ضمن هذه المجموعة مايسميه النحاة « الأسماء المبنية . »

ونظرا إلى أن الأسماء في المجموعتين الأولى والثالثة والفئة الأولى من المجموعة الثانية في هذا العرض ذات سمات توزيعية ثابتة، كما تناولتها كثير من الدراسات الحديثة التفصيلية بالبحث، فإن الاهتمام في هذا البحث سيركز على الفئة الثانية من المجموعة

الثانية، وهي التي لاتخضع لمنطق اللغة الإعرابي (على الأقل المنطق المعروف في العربية المدونة). ذلك لأنه مايزال يحيط غموض شديد بأسباب تأرجح أسماء هذه الفئة بين نظامي المجموعتين الأولى والثانية.

ومثلما يتضح لاحقا في البحث، فإن الدراسات العربية القديمة وكذلك الدراسات العربية والغربية الحديثة قد طرحت كثيرا من الأسباب والتعليلات لتغير تلك الأسماء وتحولها من نسق إلى آخر وأسباب وجودها أصلا، لكن تباين الطرح كان هو طابع كثير من الدراسات حتى خلال فترة الدراسة الواحدة بين دارسين معاصرين، مما يجعل الموضوع غنيا بنقاط ماتزال بحاجة إلى بحث ونواح تحتاج إلى إضاءة. مع كل ذلك تبقى بعض النقاط ـ كما يتضح في نهاية البحث ـ تحتاج إلى أعمال بحثية تمهيدية واسعة خارجة عن إطار هذه الدراسة، لكنها ضرورية للخروج في مثل هذه الدراسات بنتائج قطعية.

ومن الملاحظ أن تقسيم الأسماء في هذا العرض يختلف عما تتبناه كتب النحو العربية؛ إذ لاتوافق المجموعة الأولى مايسمى لدى النحاة «الأسماء المعربة،» بل تكون هذه الأخيرة أشمل، حيث تتضمن أسماء المجوعة الأولى والمجموعة الثانية. وكذلك المجموعة الثالثة لاتوافق مايسمى لدى النحاة «الأسماء المبنية،» بل تكون أشمل، حيث تتضمن أيضا الأسماء التي يطلق عليها النحاة «معربة بالتقدير،» أي أنها تدل على كل اسم لاتظهر عليه سوى علامة واحدة، حتى وإن كانت لاتوافق أيا من العلامات الثلاث في نظام التصريف الثلاثي، كما تتضمن بعض الأسماء التي يدخلها النحاة في الممنوع من الصرف، بينما لاتظهر عليها سوى علامة واحدة ثابتة مثل: «ذكرى» و «رضوى». أما المجموعة الثانية، فتوافق تقريبا الفئة الأولى منها أسماء «المثنى» و «جمع المذكر السالم» و«جمع المؤنث السالم» لدى النحاة، إذ يضاف إليها بعض الأسماء التي يضعها النحاة مع الأسماء الممنوعة من الصرف، بينما هي تختلف عنها تركيبيا (في قبولها التنوين) وشكليا (في وجود الكسرة وليست الفتحة علامة تشير إلى العلاقتين التركيبيتين المختلفتين ووجود الفتحة وليست الضمة للدلالة على العلاقة التركيبية الثالثة)، وذلك مثل: «جوار» و«غواش». كما يستبعد منها مايسميه النحاة الملحق بالمثنى أو الملحق بالجمع عندما لاتظهر عليها سمات هذا النظام بتناوب علامتين تصريفيتين للدلالة على العلاقات التركيبية مثلما هو الحال في بقية أسماء الفئة. أما الفئة الثانية، فتختلف عما يسميه النحاة «الممنوع من

الصرف» في استبعاد ماينتمي إلى المجموعة الثالثة، مما يقدر عليه النحاة علامات تساوي علامات هذه الفئة مثل: «موسى» و «عيسى» أو ماينتمي إلى الفئة الأولى من المجموعة الثانية مما ذكر أعلاه مثل: «ذكرى» و «رضوى» أو «جوار» و «غواش،» أو ما لاينتمي إلى أي مجموعة أو فئة من الأسماء الشاذة القليلة، مما يرد ذكرها لاحقا في البحث مثل: «أمس.»

بعد إيضاح علاقات إعراب الأسماء في العربية والمراد دراسته منها في هذا البحث نطرح أسئلة، مما يمكن الإجابة عنه أثناء المناقشة أو على جزء منه، مثل:

١ ـ ما العلاقة بين التنوين ونظام التصريف الثنائي؟

٢ ـ ما العلاقة بين التنوين والتعريف؟

٣ ـ هل يتبع التنوين أحد أنماط التصريف أم أنه نمط مستقل؟

٤ ـ هل ظاهرة التصريف الثنائي تجديد في العربية الشمالية؟

٥ ـ هل بقيت هذه الظاهرة إنتاجية؟

٦ ـ هل هنا علاقة بين نوع التصريف ودلالات الصيغ؟

٧ ـ هل نتجت هذه الخصائص الدلالية والتركيبية والمعجمية لصيغ الممنوع من الصرف في النحو العربي عن عملية التقعيد التي تعرضت لها في الدراسات النحوية أم لا؟

٢ – نبذة تاريخية

لاتكاد توجد لغة أخرى من اللغات السامية غير العربية الشمالية تتميز بوجود كبير للتصريف الثنائي فيها؛ إذ يوجد هذا التصريف في لغات سامية أخرى في بعض أصناف الأسماء المقابلة للعربية بشكل كلي أو جزئي، أو توجد بقايا منه، لكن تلك اللغات جميعها تخلو من احتواء ذلك التصريف في أنظمتها التركيبية.

أسباب المقارنة بين العربية وغيرها من اللغات السامية في هذا الشأن متعددة؛ أهمها الأسباب الموضوعية التي يمكن تحديدها في:

١ – اتفاق العربية مع بعض اللغات السامية الأخرى مثل العربية الجنوبية والأكادية والعمورية في التنوين والتمييم.[١]

(١) انظر: D. H. Müller, " Die Nunation und die Mimation, " *ZDMG*, 32 (1878), 542-51.

٢ - استخدام مورفيم الفتحة (في نهاية الاسم) في بعض تلك اللغات خارج إطار مايسمى حالة النصب . (٢)

٣ - وجود نظام الإعراب بثلاث حالات وبحالتين أيضا في عدد منها .

أما الأسباب التاريخية والإجرائية الأخرى ، فمنها أنه لم يُختلف كثيرا وبهذا القدر الهائل في ظاهرة مثل اختلاف العلماء في تفسير هذه الظاهرة، بل كان الاختلاف حتى في تحديد تاريخها التقريبي ومدى أقدميتها على نظام الإعراب الثلاثي أو حداثتها . (٣) كما أنه لابد فى ظاهرة شديدة الغموض من الاستعانة بما يمكن أن يضيء الطريق من مؤشرات من جهة ، ولابد أيضا من وضع اللغة -خاصة عند دراسة ظاهرة موغلة في القدم- في بيئتها الطبيعية ، ليكون الدارس أقدر على استشفاف النتائج الأقرب إلى الواقع من جهة أخرى .

كان بيستون قد أكد في دراسته للعربية الجنوبية (٤) انتفاء حالة التمييم في أسماء الجهات وأسماء المواسم والأسماء الدالة على وحدات قياس ، كما أضاف جيلب (٥) أسماء الذات من صيغ «أفعل» والأسماء المكسوعة بلاحقة النون وبعض صيغ جمع التكسير والأسماء في عبارات التقابل الثنائي والأسماء المركبة والأسماء بصيغة «يفعل . »

أما في الأكادية فقد كانت حالة عدم التمييم ذات وظائف نحوية ، مما تتفق في أربع منها مع الأسماء العربية غير المنونة (لكن ليست كلها ذات نظام ثنائي) ، وهي الإضافة والتراكيب الظرفية ونفي الجنس والنداء . كما حدد جيلب (٦) بعض الفئات الدلالية في الأكادية التي ينتفي فيها التمييم وهي : أسماء الأعلام ، خاصة عندما تكون مركبة أو أعجمية ، وأسماء الأشهر وأسماء المقاييس والأسماء في عبارات التقابل الثنائي .

كما تتفق الأوجاريتية مع العربية جزئيا في النصف الآخر من الظاهرة ، وهو وجود الفتحة على أنها مورفيم للحالة الإعرابية التي يفترض النظام العام فيها وجود الكسرة . وهذه

---

(٢) انظر : Garbini, *Il semitico di Nordovest* (Napoli, 1960), 117-19 .

(٣) انظر تفصيل الآراء أسفل .

(٤) انظر : A.F.L. Beeston , *A Descriptive Grammar of Epigraphic South Arabian* (London : Luzac, 1962) .

(٥) انظر : J. Gelb, "La mimazione e la nunazione nelle lingue semitiche," *RSO*, 12 (1930), 247-52 .

(٦) Gelb, "La mimazione," 222.

الحالات هي : الأسماء ذات اللواحق المؤنثة والأسماء ذات اللاحقة «ان» (– ān)، والأسماء ذات الوزن «فُعَل» والأسماء أو الصفات المقدسة .[٧] أما التنوين أو مايقابله فلا يوجد أصلا في الأوجاريتية .

٢ – ١ نشأة الظاهرة وتحولها إلى نظام

تتفاوت الأحكام على التاريخ الفعلي لوجود هذه الظاهرة تبعا لاختلاف المذاهب البحثية في الحكم على بعض المؤشرات التي يمكن أن تعطي دليلا على وجودها في بعض المناهج اللغوية، لكنها ليست كافية أو لم تتحر أسبابها الكامنة بشكل قطعي في مناهج أخرى .

من خلال الدراسة المقارنة لهذه الظاهرة في اللغات السامية اتضح وجودها في كل من العربية والأوجاريتية متزامنة في الفترة من ١٥٠٠ ـ ١٢٠٠ ق . م . مما أشار إليه بعض علماء الدراسات السامية المقارنة بأنه نظام ثنائي في التصريف وجدت منه بقايا على شكل نظائر isogloss في اللغتين .[٨]

وقد تعددت الدراسات في تقويم المعلومات القليلة والمتفرقة عن الفترات القديمة في تاريخ العربية . كما استخلصت في بعض الدراسات نتائج تتناقض مع نتائج دراسات أخرى اعتمدت دراسة الظاهرة بوجود المعلومات ذاتها وآليات دراسة مقاربة . وتبعا لارتباط هذه الظاهرة بنظام التعريف وبمورفيم التنوين في العربية، فقد اتجهت بعض الدراسات إلى ربط جميع الأسماء الثنائية التصريف في العربية بنظام قديم في التعريف، هو النظام الذي تمثله اللاحقتان (-na / - ni) ، وهو الذي يتواءم مع لغات سامية كانت معاصرة لتلك الحقبة من تاريخ العربية .[٩] وبذلك يكون نظام التعريف المرتبط بالأسماء الثنائية التصريف أقدم من نظام التعريف المرتبط بالأسماء ثلاثية التصريف (وهو نظام التعريف الحالي)، وبالطبع يكون نظام التصريف الثنائي نفسه أقدم من نظام التصريف الثلاثي . ومن الثابت قطعيا أنه لم يكن يرد مع نظم التعريف القديمة الأخرى إضافة الاسم المعرف (بالنون) إلى

(٧) انظر : C.H. Gordon, *Ugaritic Textbook* (Rome: Pontifical Biblical Institue, 1965), 45.

(٨) Gordon, *Ugaritic Textbook*, 58.

(٩) مثلا في العربية الجنوبية القديمة والبابلية القديمةواللحيانية القديمة : (Cf. W. von Soden, in *Linguistica semitica* : *Presente e futureo* (Rome.: Centro di studi semitici, 1961), 39. واللحيانية القديمة .

اسم آخر أو ضمير (وهو النظام المطبق بشدة في اللغات السامية عامة والذي استمر مع نظام التعريف الجديد[١٠]). غير أن مورفيم التعريف القديم لم يتعارض مع مورفيم التعريف الجديد(-al)، بل أصبح يرد معه في بعض الأسماء (الجمع والمثنى[١١])، لأنه (أي مورفيم التعريف القديم) قد فقد فاعليته بوصفه مورفيم تعريف.

وبسبب تبعية الأسماء ثنائية التصريف إلى ذلك النظام القديم في التعريف، فإنها تتحول عندما تعرف بالنظام الجديد في التعريف إلى أسماء ثلاثية التصريف، لأنها تصبح تابعة إلى الحقبة الجديدة.[١٢] كما وجدت دراسات تسير في هذا الاتجاه، خاصة في تعاملها مع الأسماء العربية التي تتبع في الوقت نفسه في نصوص مختلفة التصريف الثنائي تارة والتصريف الثلاثي تارة أخرى،[١٣] من ذلك في أصناف الأسماء مثلا: أسماء بعض القبائل المؤنثة (قيس وقريش) وأسماء النساء الثلاثية (هند و دعد)، وكذلك واسط (ثنائية للمؤنث وثلاثية للمذكر).

وفي المقابل تشير بعض الدراسات إلى تأخر نشأة التصريف الثنائي إلى مرحلة متأخرة بسبب اختفائه في الإضافة والتي لايشك في قدمها في كل اللغات السامية؛ ومادامت تلك الأسماء تعود إلى النظام الثلاثي عند الإضافة فإن ذلك مؤشر إلى تقدم الثلاثي عن الثنائي.[١٤] وتذهب بعض دراسات ذلك الاتجاه إلى أن النظام الثنائي من خواص العربية،

---

(١٠) لتفصيل ذلك انظر: فالح العجمي، *أبعاد العربية، دراسة في فقه اللغة العربية وتاريخ تطورها وعلاقاتها ببقية اللغات السامية* (الرياض: مطابع الناشر العربي، ١٩٩٤م)، ٤٧.

(١١) طبعا بوصف النون في الجمع والمثنى من بقايا النظام القديم.

(١٢) انظر: K. Petracek, " Die innere Flexion in den semitischen Sprachen," III, *Archiv Orientalni*, 30 (1962), 397.

(١٣) انظر: أندري رومان: «أن العلم الممنوع من الصرف هو أقدم صورة من غيره أي أن الحال التي ينم عنها« دعد » أبعد في الزمان من الحال التي صار فيها العرب ينونون الأعلام» (بحث زماني عن الاسم العربي، *حوليات الجامعة التونسية*، ٢٤ (١٩٨٥ م)، ٥٥).

(١٤) انظر: H. Reckendorf, *Die syntaktischen Verhältnisse des Arabischen* (1895; photomechanischer Nachdruck, Leiden: E. J. Brill, 1967), 170.

وأنه نشأ فيها بشكل ثانوي، حيث توجد في النقوش النبطية أسماء كانت تتبع النظام الثلاثي، ما أصبح لاحقا ضمن الصفات ذات النظام الثنائي.[١٥] ويعاد تأريخه في العربية إلى مابعد النبطية اعتمادا على أن الأسماء التي تخلو كتابتها من الواو في آخر الكلمة في النبطية توافق الأسماء الثنائية التصريف في العربية في أغلب حالاتها. وهذا ما يبرر الاعتقاد أن للواو النبطي علاقة بالإعراب، وخلو الكتابة في بعض الصيغ منه مع انتماء الصيغة إلى نظام التصريف الثلاثي يدعو إلى الظن أن الظاهرة لم تنتظم بعد، مما يتيح القول بأن الظاهرة نشأت وطبقت قواعدها بعد النبطية.[١٦] أي أن تلك المرحلة كانت مرحلة اضطراب.

وذلك يعني حداثة التصريف الثنائي مقابل التصريف الثلاثي، إذ إن الصفات الثنائية التصريف في العربية الشمالية كانت في النبطية غالبا ثلاثية التصريف. كما أن صيغ أفعل التفضيل حديثة في العربية نفسها (ومن خواص العربية)، بدليل اشتقاقها من الفعل الأجوف أيضا بواو أو ياء، بينما يزول حرفا العلة في البناء القديم في صيغ التعدية مثلا (* أَقْوَمَ ← أقام ؛ * أَدْيَنَ ← أدان ؛ * يُقْوِمُ ← يُقيمُ ؛ * يَدْيِنُ ← يَدينُ ؛ * يَقْوُمُ ← يَقُومُ). قد يكون هدف هذا البناء الجديدَ الإبقاء علَى العلاقة مع الفعَل أو الصفة المشتق منها.[١٧]

أما فكرة تطور الظاهرة التدريجي ونشأتها المرحلية فقد وجدت في أكثر من نظرية؛ أهمها نظرية بيركلاند[١٨] التي ترى أن هذه الظاهرة قد دخلت إلى العربية الكلاسيكية بتأثير من إحدى اللهجات العربية، وهي لهجة ربيعة التي لم تكن تغير "an-" إلى "ā-" في الوقف، وذلك بسبب الوقف الذي أسقط التنوين، ثم تبعته في الاختفاء الكسرة النهائية. وقد كان ذلك بتأثير خارجي، مثل الإعراب الذي تعرض إلى تأثيرات أدت في النهاية إلى سقوطه كليا؛ فكانت المرحلة الأولى سقوط التنوين في الوقف، والثانية سقوط الحركات النهائية القصيرة في الوقف، والثالثة سقوطها أيضا في السياق. وكانت تلك الظاهرة

---

(١٥) انظر : H. Birkeland , *Altarabische Pausalformen* (Oslo : I Kommisjon Hos Jacob Dybwad , 1940), 48 .

(١٦) انظر : W. Diem , "Untersuchungen zur frühen Geschichte der arabischen Orthographie," *Orientalia* , 50 (1981) , 344.

(١٧) Reckendorf, *Synt. Verh.*, 172.

(١٨) Birkeland, *Altarab. Pausalformen*, 51.

الوسطى التي كانت تسبق مرحلة ظهور التصريف الثنائي تسمى «الروم،» إذ بقيت بعض اللهجات العربية المؤثرة عند انتقال العربية الكلاسيكية إلى السكون التام لدى الوقف تحافظ على مرحلة الروم. فلم تكن تلك اللهجات تعرف في بعض المراحل للاسم المذكر النكرة في الوقف إلا حالتين هما « u –» و « a – » ؛ أما حالة الجر فتدل عليها علامة السكون.

وقد أخذت العربية هذا النظام الثنائي أولا في الوقف، ثم ناسب نظام التصريف العربي في السياق أيضا. ومما يؤيد ذلك أن الأسماء ذات النظام الثنائي التصريف يمكن أن تصبح ثلاثية التصريف في الشعر، لكن الثلاثية لايمكن أن تصبح ثنائية التصريف. ويؤكد ذلك أيضا انتماء الاسم عندما يعرف إلى النظام الثلاثي التصريف.

وقد وضعت عدة احتمالات لبداية تكون الظاهرة التي تحولت فيما بعد إلى نظام متسق العناصر منها:

(١) أسماء «يفعل» و «فعل.» توجد ـ حسب هذه النظرية ـ جذور أسماء التصريف الثنائي في أسماء الأعلام الناشئة عن صيغ فعلية. وعندما شابه الاسم الهيئة الصرفية للفعل اقتصر على علامتين صرفيتين في نهاية الاسم. وفي حالة سقوط الاسم الظاهر أو إسناد الفعل إلى ضمير الغائب المفرد تتشابه الهيئتان.[١٩]

وقد وجد الاتفاق بين الاسم ذي التصريف الثنائي والفعل في صيغتي « يفعل » و«فعل» المجردتين؛ أما مايذكره النحاة من صيغ «أفعل» فهي خارجة عن هذا الإطار لاختلاف الإسناد في كل منهما.

(٢) التضاد بين أسماء الجمع الثنائية والثلاثية؛ حيث تكون أسماء الذات (الأعلام) تابعة للنظام الثنائي (الجمع السالم)، بينما تكون أسماء الجنس تابعة للنظام الثلاثي (جمع التكسير). وقد انتقل هذا التضاد إلى المفرد في أسماء الذات.[٢٠] وقد حدث التضاد أيضا بين أسماء التجريد وأسماء التحديد.[٢١]

---

(١٩) انظر : Reckendorf, *Synt. Verh.*, 170 . وكذلك : Carl Brockelmann, *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*, Bd. I (Laut - und Formenlehre) (1908; reprographischer Nachdruck Darmastadt : Georg Olms Verlagsbuchhandlung, 1966), 461.

(٢٠) انظر : J. Kurylowicz, " La mimation et l'article en arabe," *Archiv Orientalni*, 18 (1950), 322.

(٣) صيغة «أفعل» التي لم تكن في الأصل اسما ولا صفة، بل صيغة انفعال جامدة، لذلك أصبحت خارج التطابق النوعي والعددي، وكذلك خالفت علاقات التعريف المعتادة. وقد كانت في بداية الأمر مقصورة على الكلمات ذات المعاني المرتبطة بالإثارة مثل:

يا + عَجَب ← أ + عَجَب

يا + فَرَح ← أ + فـرَح

ثم امتدت قياسا إلى الكلمات الأخرى التي لاتحتوي معانيها أي انفعال. أما وجود حالتين إعرابيتين فيها فناتج عن نشأة معناها من صيغتين مختلفتين، وكل حالة إعرابية تنبئ عن صيغة منهما. لذلك فإنه لاعلاقة لأي من الحالتين من ناحية النشأة بحالة الرفع أو النصب، لكنهما دخلتا إلى نظام التصريف العربي، وأصبحتا تدرجان في حالاته الإعرابية ضمن الحالتين اللتين تشبهان نهايتيه؛ حيث أصبح «أفعلُ» تستخدم في مواقع الرفع، بينما تستخدم «أفعلَ» في مواقع النصب والجر.[٢٢]

(٤) حيادية الأسماء الثنائية إزاء التعريف. خلافا للرأي السائد أن أسماء نظام التصريف الثنائي تخضع لأحد أنظمة التعريف القديمة، التي لاتتواءم مع نظام التعريف الجديد، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن أسماء هذا النظام أو الفئة الأولى فيه كانت من الأسماء التي لاتقبل التعريف ولا التنكير.[٢٣]

ويعد صنف الأسماء ذات الوزن « أفعل» المثير للجدل عندما يكون خبرا، وهو في أغلب حالاته كذلك، مؤيدا لهذا الاتجاه، حيث لايقبل صنف « الخبر» التعريف بوصفه العنصر الجديد في التركيب الإسنادي.

---

(٢١) انظر: A. Lek'iasvili, " Das diptotische System im klassischen Arabisch," *Archiv Orientalni*, 38 (1970), 66.

(٢٢) انظر: H. Bauer, " Zur Entstehung des arabischen Elativs," *ZDMG*, 65 (1911), 422; H.S.Nyberg, "Wortbildung mit Präfixen in den semitischen Sprachen," *Mond Oriental*, 14, (1920), 248; H. Wehr, *Der arabische Elative Abhandlungen der Geistes und sozialwissenschaften Klasse*, Akademie der Wissenschaften und der Literature, Nr. 7 (Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 1952), 607.

(٢٣) Ch. Pellat, "La détermination et l'indétermination du nom en arabe," *Groupe Linguistigue d'études chamitosémitiques: Comptes rendus*, 5 (1948-51), 90.

(٥) الأسماء الأجنبية؛ إذ بدأت الظاهرة في الأسماء الأجنبية الدخيلة في العربية. وهذا يفسر كثرة الأسماء الثنائية التصريف المؤنثة، حيث إن نسبة الدخيل في الأسماء المؤنثة أكثر بكثير مما هي من أسماء المذكر، كما أن أغلبها قد دخل في مرحلة متأخرة كان يسود فيها التصريف الثنائي الذي لم يمتد كثيرا إلى أسماء المذكر التي كانت أصلا تتبع النظام الثلاثي التصريف.

وقد ساعد عدم وجود الألف "ā- " في الوقف للأسماء المؤنثة – خلافا للمذكر– في جعل الأسماء المؤنثة الحديثة الدخول تجذب القديمة إلى النظام الثنائي.[٢٤]

(٦) أسماء الأعلام؛ إذ يصعب تصور أسماء المدن والبلدان وكذلك الأفراد الأعلام غير معرفة، لذا كان نطقها بشكل يشبه نطق الأسماء المعرفة (دون تنوين) أقرب إلى منطق اللغة. وقد انتقلت الظاهرة بعد ذلك إلى الصفات المشابهة.[٢٥] كما كانت أسماء الأعلام لدى بعض الباحثين تمثل حقبة قديمة أبقت على حالة الإضافة التي لم يكن يملك الاسم فيها سوى حالتين إعرابيتين هما الرفع والنصب.[٢٦]

(٧) مرحلة تطور لنهايات الاسم، كان يعبر عن الحالات الإعرابية الثلاث بعلامتين هما u/a-، ثم أصبحت حالة الرفع يعبر عنها بعلامة "u-"، بينما يعبر عن حالتي النصب والجر بالعلامة الأخرى وهي "a-".[٢٧]

٢ـ٢ تاريخ الدراسة وموضوعيتها

درست هذه الظاهرة منذ بدايات الدرس النحوي العربي في القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي). وكانت أقدم الإشارات في *كتاب* سيبويه الذي كان يستخدم عبارات « وتركوا صرفه . . . »،[٢٨] أو ماشابهها. وهذه الظاهرة تلتصق لدى قدماء النحاة

---

(٢٤) انظر : Birkeland , *Altarab. Pausalformen,* 53 .

(٢٥) انظر : Wehr , *Der arab. Elativ* , 610 .

(٢٦) انظر : رومان ، « بحث زماني عن الاسم العربي ، » ٦١ .

(٢٧) انظر : Lek'iasvili, "Das diptotische System ," 69 .

بالوحدة الصرفية (الاسم)، إذ تتحول بعد أن يصنفها المتكلم إلى منصرفة أو غير منصرفة إلى صفة ملازمة للاسم (للشبه مثلا أو الالتباس أو الجرس أو الهيئة الصرفية)، وليست نظاما تندرج فيه خصائص صرفية أو تركيبية ضمن المنظومة الكبرى «الإعراب . »

إذا عدنا إلى بداية *الكتاب*، حيث يصنف سيبويه توزيع الحركات الإعرابية على الأسماء والأفعال (فيما يسميه : باب مجاري أواخر الكلم من العربية [٢٩])، وجدناه يربط ذلك بتقسيم فلسفي ـ معجمي يعتمد على قطبي الثقل والخفة من جهة ، وشدة التمكن وقلته من جهة أخرى . ويربط سيبويه الخفة (شدة التمكن) بتعدد الحركات الإعرابية التي تقبلها الكلمة في المواقع الإعرابية المختلفة، ومن هنا كان الاسم أخف (أشد تمكنا) من الفعل والاسم الثلاثي التصريف أخف (أشد تمكنا) من الاسم الثنائي التصريف .

لكنه لاتوجد في هذه النظرية اتساق داخلي ؛ حيث تفترض الرفع والجر والنصب والجزم[٣٠] من علامات الإعراب التي تدل على التمكن، ولذلك السبب أدخل «الفعل المضارع» مع الأسماء في الكلمات المعربة بسبب كونه يحمل ثلاثا منها (الرفع والنصب والجزم)، وللسبب ذاته سمي أيضا مضارعا . غير أنه في الفقرة التالية لتحديد علامات الإعراب (أو الخفة وشدة التمكن) يذكر أحد سببين لعدم وجود الجزم في الأسماء، وهو كون الأسماء متمكنة ؛ [٣١] أي أن الجزم ينافي التمكن . ويعلل سيبويه في نظريته أحد أسباب جعلهم (العرب) المنصرف ممنوعا من الصرف بمضارعته لما يستثقلون وهو الفعل المضارع في صيغ «أفعل، » [٣٢] مع أن تقارب الاسم مع الفعل المضارع الذي يعده مساويا

---

(٢٨) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، *الكتاب*، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م) ، ٣: ٢٣٦ . وفي تلك العبارة دلالة على أن الدراسات النحوية في تلك الفترة تعده تطورا ثانويا من جهة، كما تنظر إليه بوصفه عملا يلجأ إليه المتكلم لغاية يريد تحقيقها من جهة أخرى .

(٢٩) سيبويه، *الكتاب*، ١ : ١٣ .

(٣٠) سيبويه، *الكتاب*، ١ : ١٣ .

(٣١) سيبوبيه، *الكتاب*، ١ : ١٤ .

(٣٢) سيبويه، *الكتاب*، ١ : ٢١ .

للاسم في عدد الحركات الإعرابية ليس مبررا للثقل؛ إذ يعد- حسب النظرية - أخف من الماضي، فكان من الأجدر أن يجعلوا الأسماء المقاربة للماضي ثنائية التصريف وليست المقاربة للمضارع.

أما مايضعف النظرية إلى درجة التناقض فهو إدخاله السمات التركيبية والدلالية إلى عناصر الخفة والتمكن؛ إذ يؤكد « أن الواحد أشد تمكنا من الجميع » (المثنى والجمع)،[٣٣] وهذا يتفق تماما مع ماذكر، حيث تكثر الأسماء ثنائية التصريف في الجمع بنسبة تفوق كثيرا نسبتها في الأسماء المفردة،[٣٤] لكنه يؤكد في الوقت نفسه « أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ماتعرف به. فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة. »[٣٥] وفي عبارته الأخيرة يغفل أن العكس هو الصحيح إذا أخذنا تعدد العلامات الإعرابية دليلا على شدة التمكن والخفة؛ إذ يصبح الاسم ثنائي التصريف ثلاثيا عندما يضاف أو يعرف، كما يشير سيبويه نفسه إلى ذلك بعد عدة أسطر.

ونرى أن النحاة العرب حاولوا أن يجعلوا تحليلهم لهذه الظاهرة بقصد تقديم «إيضاح نسقي» فوضعوا الأسباب (العلل) التسعة المؤدية إلى امتناع الاسم عن الصرف؛ أي أن الأصل في الاسم الصرف، لكن تلك الأسباب ليست كافية في علم اللغة الحديث، وليست أيضا نسقية كما أراد النحاة منها أن تكون. لذا نجد الدراسات العربية الحديثة المعنية بقضايا أشمل من هذه الظاهرة تبحث عن أسباب أخرى غير ماذكره قدماء النحاة؛ من ذلك مثلا تفسير إبراهيم أنيس الذي يتمثل في أن أصل نشأة الحركات الإعرابية الحاجة إلى وصل الكلمات عند التقاء الساكنين، وأن النحاة لامتكلمي العربية هم الذين وضعوا تلك القواعد

---

(٣٣) سيبويه، *الكتاب*، ١ : ٢٢ .

(٣٤) انظر أسفل جدول أصناف الأسماء الثنائية التصريف من المتن المستخرج من القرآن. ففيه تصل أصناف الجمع إلى ثمانية أوزان من أصناف الجمع؛ تدخل تحتها فروع أخرى.

(٣٥) سيبويه، *الكتاب*، ١ : ٢٢ . طبعا هنا التفت إلى ماسبق أن أشار إليه من أن كون الكلمة أصلا يزيد من شدة تمكنها مغفلا قضية الإعراب.

(٣٦) إبراهيم أنيس، من *أسرار اللغة*، ط ٦ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨ م)، ٢٥٠ .

وألزموا الناس بها، [٣٦] ومنها تفسير إبراهيم السامرائي بأن تذبذب الأسماء بين النظامين رغم وجود العلل المانعة يؤكد أن الأسباب الحقيقية ليست تلك العلل، ويعيد السبب إلى صورة الكلمة التي ينقصها هذا اللون الموسيقي. [٣٧]

وقد ذهب بعض النحاة إلى عدد من التعليلات الفلسفية مثل كون سبب انتماء تلك الأسماء إلى النظام الثنائي الرغبة في اتقاء التوهم بأن ذلك الاسم مضاف إلى ياء المتكلم، ثم عندما تزول الشبهة بتعريفه أو إضافته إلى اسم آخر يعود إلى النظام الثلاثي كبقية الأسماء، بل وأدخلوا في ذلك أيضا اتقاء التوهم في القضايا النحوية، مما يوضحه هذا النص: «واختلف لم منع منها؟ [أي من الكسرة] فقيل: لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت، واجتزئ بالكسر. وقيل: لئلا يتوهم أنه مبني، لأن الكسرة لاتكون إلا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة». [٣٨] وقد تبعه بعض المحدثين مثل إبراهيم مصطفى، حيث يقول: «جعلوا فيه الفتحة نائبة عن الكسرة ... أن هذا الاسم لما حرم التنوين، أشبه- في حال الكسر- المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثير جدا في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجأوا إلى الفتح مادامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بدئت الكلمة بأل أو أتبعت بالإضافة.» [٣٩]

أما في الدراسات الغربية فقد وجدت مدرستان؛ [٤٠] يمكن أن تسمى إحداهما المدرسة التاريخية، وهي تحتوي أيضا تيارين مختلفين أحدهما ينظر إلى نظام التصريف

---

(٣٧) إبراهيم السامرائي، *فقه اللغة المقارن*، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧ م)، ١٣٤. وهو يربط بين انتماء الاسم إلى النظام الثنائي (الممنوع من الصرف) وبين قبول أصواته للنون الذي تنتهي به أسماء تلك الفئة عندما لاتكون مضافة أو معرفة، لكنه لايفصل في ذلك، ولا يقدم أمثلة حتى لبعض الأصناف التمثيلية.

(٣٨) جلال الدين السيوطي، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق وشرح عبد السلام هارون وعبد العال مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥)، ١: ٧٦.

(٣٩) إبراهيم مصطفى، *إحياء النحو* (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧)، ١١٢.

(٤٠) C. Rabin, " The Diptote Declension, " *Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton A. R. Gibb,* ed. George Makdisi (Leiden: E. J. Brill, 1965), 550.

الثنائي بوصفه بقايا مرحلة تاريخية، مما يعني أنه النظام الأقدم. والتيار الآخر يرى أنه تطور في طريق التخلص من النظام الثلاثي القديم، وهو مايعني بأنه الأحدث.

وفي بعض الدراسات ينسب إلى تطور الثنائي عن الثلاثي مراحل مختلفة؛ إذ كانت الخطوة الأولى حذف التنوين عند الوقف، ثم تبعها حذف الحركات القصيرة النهائية عند الوقف أيضا، وفي الخطوة الثالثة وسع مجال الحذفين السابقين ليشمل السياق (الوصل). وبما أن هذه الخطوات الثلاث لم تحدث دفعة واحدة، بل جرت على مراحل، فإن إحدى هذه المراحل هي مانشهده في الأسماء ثنائية التصريف. ويتبع هذا بالضرورة أن تكون قد وجدت مرحلة لم يكن فيها في الوقف من الحركات الإعرابية سوى الضمة والفتحة. أما الكلمات الأجنبية فقد تأثرت بنظام التصريف الثنائي الذي كان أيضا مسيطرا على الجمع والمثنى.[٤١]

والمدرسة الأخرى هي المدرسة القواعدية التي ترى في نظام التصريف الثنائي تطورا عربيا خالصا. ويبحث المنتمون إلى هذه المدرسة عن أسباب ذلك التطور من خلال دراسة الأسماء التي تتبع هذا النظام. وقد تابع بعضهم النحاة العرب في تعليل نشأة النظام الثنائي بسبب موافقة الأسماء فيه لبعض صيغ الأفعال مثل ريكندورف،[٤٢] الذي كون تدرجا في نشأة أغلب أصناف الأسماء التابعة إلى هذا النظام بالتحاق صيغ «أفعل» التفضيل التي تقترب في الحس اللغوي من صيغ التعدية،[٤٣] ثم لحقتها صفات الألوان والعيوب التي يكون بناء المؤنث فيها على الألف والهمزة. وقد تبعه في هذا الرأي أيضا بروكلمان الذي يؤكد انتشاره بفعل القياس.[٤٤]

وإذا أمعنا النظر في تقويم المدرستين، نجد المدرسة الثانية لاتكاد تخرج عن التصور العام الذي وضعه النحاة العرب؛ أما الأولى فتنطلق من المسلمات السائدة في الدراسات السامية التي تحدد مايحدث في مجموعة اللغات السامية القديمة (الفرع الأكادي والكنعاني)

---

(٤١) انظر : Birkeland , *Altarab. Pausalformen* , 49 .

(٤٢) انظر : Reckendorf, *Synt. Verh.* , 172 .

(٤٣) وليس الفعل المضارع كما يقول النحاة العرب .

(٤٤) انظر : Brockelmann, *Grundriss* , 1:461 .

بوصفه أنموذجا للتطورات اللاحقة في مجموعة اللغات السامية المتوسطة (العربية والحبشية واللغات الآرامية المتأخرة). إذ يعتمد التيار الأول فيها على وجود الحركات الإعرابية الطويلة الثنائية : (ū) وهي ماتوافق الضمة و (ā) وهي ماتوافق الفتحة في اللغات الأكادية وفرعيها البابلي والآشوري. أما التيار الثاني فيعتمد على كون التدرج واضحا في لغات الفرع الكنعاني - خاصة الأوجاريتية - نحو فقدان نظام التصريف الثلاثي. وكذلك تتضح عملية الاستغناء عنه في العبرية والاستبدال به علامات للوقف منها الهاء والألف.

وإذا كان أصحاب هذه المدرسة يعيدون هذه الظاهرة في أصولها إلى السامية الأولى، فإنهم يعيدون تأريخ نشأتها نظاما متكاملا إلى الفترة التي انفصلت فيها اللغات السامية الجنوبية عن أخواتها الشمالية، وهي المرحلة التي تكونت فيها أنماط جمع التكسير القديمة. وحيث لايوجد لتلك الجموع إثبات خارج اللغات السامية الجنوبية، بل وحتى في الجعزية لاتكاد توجد لها آثار؛ لكن لكونها ظاهرة عابرة حتى في العربية، فإنها تقتصر على أنماط قليلة من الكلمات، وحتى في تلك الأنماط لاتخلو من التغير. وقد زالت من الجعزية بعد دمج حركة " i " مع حركة "u" القصيرتين، لأن ذلك يتطلب الاتفاق الشكلي بين حالة الرفع وحالة الجر في التصريف الثلاثي (الذي أصبح غالبية في الجعزية). ففي حين كانت علامة (u-) للدلالة على الفاعل subject ، فإن علامة (a-) للدلالة على الأشياء الأخرى (الأقل أهمية)، وبذلك أصبحت (ū-) للدلالة على المذكر، يقابل ذلك في الدلالة على المؤنث (ā-) (الذي يقل أهمية عن المذكر فيما يبدو).(٤٥)

٣- الدراسة التحليلية

٣-١ عوامل النظام

بدءا قبل تحليل العوامل يجدر بنا أن نحدد ما إذا كان هذا التصريف الثنائي نظاما بالمعنى الدقيق للمصطلح؛ أي أن تكون المقدمات من هذه العوامل تؤدي بالضرورة إلى نتائج نسقية، أو إن كان مفهوم النظام هنا أقرب إلى عموم الإطار الذي تنتظمه بعض العناصر التي تكثر الاستثناءات فيها، ويقل التنبوء بما يؤول إليه اجتماع بعضها.

(٤٥) انظر : A. Murtonen , *Broken Plural : Origin and Development of the System* (Leiden : E. J. Brill , 1964), 67.

وإذا فحصنا تلك الأسماء التي تندرج تحت هذا النظام أو مجموع القواعد التي وضعها النحاة لتحديد أسماء هذا النظام، وجدنا إطلاق المصطلح أقرب إلى المفهوم الثاني، إذ يكثر الخلل في قواعد هذا النظام، وتقل العوامل المشتركة التي تجمع المفردات المنضوية تحته في المعجم العربي.

ولو تتبعنا شواهد هذا النظام تاريخيا لما وجدناها تسبق نهاية القرن السادس الميلادي في النصوص العربية، وذلك بسبب كون تلك الفترة الزمنية هي أقدم ما أثر فيها نصوص نثرية عربية شمالية. أما الشعر فيسقط من الحسبان لكونه يتفق أحيانا مع النصوص النثرية في التزام النظام الثنائي، ويخالفها أحيانا أخرى في تصريف اللكسيمات ذاتها حسب النظام الثلاثي أو الأحادي التي كانت في سياقات أخرى تعامل بوصفها ثنائية التصريف.

ويمكن لنا توزيع ظروف التطور اللغوية التي أدت إلى نشوء كل الأصناف الداخلة ضمن التصريف الثنائي أو أغلبها إلى أنواع تنتمي إلى حقول لغوية مختلفة، مما يعني أن نشأة هذا النظام لم تكن في فترة زمنية وجيزة، ولم تكن نتيجة تأثير اجتماعي خارجي أو داخلي محدود، بل انتشر هذا النظام وتشعب نتيجة تطورات عربية داخلية كبيرة خلال فترات تطور كبيرة.

المؤثرات الصوتية

وجدت بعض التطورات الصوتية في لهجات عربية كان ينسب إليها الاتساق في أسماء النظام الثنائي مثل لهجة بني الحارث بن كعب بتحويل الصائت الأمامي إذا كان يشكل مع صائت وسطي صائتا مركبا diphthong إلى صائت وسطي طويل،[٤٦] وذلك مثل:

ilayhā → ilāhā

ilayka → ilāka

ladayka → ladāka

وماتزال هذه الظاهرة موجودة في بعض اللهجات العربية الحديثة في أعالي نجد، خاصة

---

(٤٦) انظر: J. Akesson, " Conversion of the yā' into an alif in Classical Arabic, " *ZAL*, 31 (1996), 30.

في المقطع الثاني من الكلمة، وبشكل شبه مؤكد في الكلمة المكونة من مقطعين.[٤٧] ومن خلال تمعن هذا التطور الصوتي، يتضح أنه تطور سياقي يؤدي إلى خلق الانسجام الصوتي بين الصوائت المتجاورة في المقطع الواحد، ويصبح النطق معه أسهل لوجود اللسان في موضع نطق واحد هو وسط الفم بدلا من الانتقال من الأمام إلى الوسط (وهو بالمناسبة أسهل أيضا من الانتقال من الأمام إلى الخلف، الذي يؤدي عادة في كثير من اللهجات العربية إلى تطورات سياقية يخلق فيها الانسجام بالمماثلة التامة (الدمج الصوتي) أو المماثلة الجزئية (الانسجام الصوتي)).

ويكاد يكون هذا التطور مخالفا لأغلب حالات التطور التي شهدتها اللهجات العربية الحديثة التي تطور فيها الصائت المركب (من وسطي وأمامي) إلى صائت أمامي طويل نصف ضيق؛ أي أن السائد هو:

$$ay\ (ai) \rightarrow \bar{e}$$

أما في هذه الحالة فهو:

$$ay\ (ai) \rightarrow \bar{a}$$

وما يجري في هذه الحال كان قد ألغى نظام التصريف الثنائي في أسماء المثنى في تلك اللهجات وحوله إلى نظام تصريف أحادي (أي مبني)، وهو أحد وجوه تفسير اختلال القاعدة في الآية القرآنية: ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴿٦٣﴾ ﴾، أو حوله إلى نظام تصريف ثلاثي إذا حركت النون، فأصبحت تعاملَ مثلَ المفرد.

ويرى الباحث أن عملية خلق الانسجام بين الصوائت الوسطية والأمامية في الأسماء التابعة إلى نظام التصريف في هذه اللهجات كفيلة بتحويل الصوائت الأمامية القصيرة في أواخر تلك الأسماء إلى صوائت وسطية قصيرة (طبعا عندما تحول صائتا مركبا (يساوي صائتين) إلى صائت طويل، فإن المنطقي أيضا أن تحول الصائت المفرد القصير إلى صائت مفرد قصير).

---

(٤٧) وهي ظاهرة تخالف في جوهرها ظاهرة الإمالة التي كانت موجودة في بعض اللهجات العربية القديمة. ومن خلال عودة اللهجات العربية الحديثة في تطورات الصوائت الثنائية المركبة إلى الصائت الأحادي الطويل الموجود في مرحلة ماقبل الكلاسيكية، يصبح هذا التطور أيضا مفهوما.

بمحاولة تطبيق ذلك على الأصناف التابعة إلى نظام التصريف الثنائي في العربية ،[٤٨] نجد أنه لايشذ عنها سوى بعض الأسماء الأجنبية والأسماء المركبة ، مع ذلك يوجد تبرير للصنف الأخير بكون الأسماء المركبة في العربية (في الأعداد والأسماء) تحتوي صائتا وسطيا في العادة ، فتندرج القاعدة حتى لو لم يوجد ذلك الصائت ، كما أن أغلب الأسماء الأجنبية تحتوي صائتا وسطيا (طويلا في الغالب) مثل : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وآدم .

وقد ذكر رابين أن هذه الظاهرة موجودة في اللهجات العربية الغربية القديمة ،[٤٩] وبما أن العربية الكلاسيكية قد أخذت كثيرا من الظواهر عن اللهجات الغربية ، فلا يستبعد أن تكون العربية المشتركة قد تأثرت بمعاملة تلك الأصناف من الأسماء في اللهجات الغربية .

المؤثرات التركيبية

بالرغم مما يقال عن وظيفة النون في تنوين المفرد أو نهاية المثنى أو جمع المذكر ، فإن هذه الأداة "-n" لابد وأنها كانت ترتبط بنظام للتعريف من خلال قرائن بعض اللغات السامية الأخرى التي ماتزال تستخدمه وسيلة للتعريف أو من خلال العربية نفسها التي ماتزال تستخدمه في التوكيد .

وعدم ارتباط هذه الأداة بأسماء النظام الثنائي التي تؤدي وظيفة خبرية يتفق تماما مع الوظيفة الأساسية لهذه الأداة ؛ إذ يحتاج الخبر إلى التنكير خلافا للمبتدأ الذي يتبع الجزء المعلوم في منطق الجملة . أما عندما تتصل بها أداة التعريف–وهو ممكن تركيبيا– فإنها تصبح قابلة لأن تكون مبتدأ أي تنتقل إلى الجزء المعلوم ، لأنه يتساوى عندها المدلول النطاقي extension لكل من الجزء المعلوم والجزء الجديد في الجملة . ويمكن في تلك الحال أن يتبادل عنصرا تركيب الجملة الاسمية في مثل : « أولئك هم الكافرون» أو «الكافرون هم أولئك . »[٥٠]

---

(٤٨) انظر الأصناف أسفل .

(٤٩) C. Rabin , *Ancient West - Arabian* (London : Taylor's Foreign Press , 1951) , 67.

(٥٠) انظر : J. Puig - Montada , " Bemerkungen zum Begriff der Determination im Arabischen ," *Acta Orientalia,* 42 (1988), 367 .

ففي تلك الحالات الوظيفية تصبح الأداة وسيلة لأن يكون الخبر عنصرا حرا يمكن أن ينتمي إلى الخانة الاسمية الصرفة، وهو ماتقل الحاجة إليه في الأصناف المرتبطة بالأحداث، وبالتالي المنتمية إلى الخانة الخبرية في الجملة الاسمية.

إذا كانت بعض أصناف الأسماء في هذا النظام لم تتصل بها أداة التعريف لذلك السبب مثل «أفعل» و «فعلان« (الوصفية) ، فإن أسماء الأعلام ليست بحاجة إلى نهاية تعريفية لأنها معرفة أصلا، وكذلك الجموع ذات الجذر الرباعي بسبب طبيعتها غير المعتادة أولا ومعناها المجرد بوصفها تدل على مفهوم جمعي ثانيا. كذلك الأسماء على وزن «فعلاء» لها وظيفة تجريدية، مثل: بأساء، بغضاء، سراء، ضراء،[٥١] حيث أصبحت فيما بعد أسماء مؤنثة.

الشيء نفسه ينطبق على أسماء الأعلام «فُعَل» التي تتصل إما بالفعل المنقرض في العربية «فُعَلَ» أو بالنداء ، حيث يبنى بهذه الصيغة كلمات الشتيمة التي تستخدم في النداء أو الانفعال، ولأنهما يتناقضان مع وظيفة التعريف فقد خلت الأسماء الدالة عليهما أو المرتبطة بما كان يدل عليهما من أداة التعريف القديمة.[٥٢]

ربما تكون نشأة النظام أسبق من تعميم هذه الصفة التركيبية التي أصبحت سمة الأسماء المنتمية إلى نظام التصريف الثنائي. عندئذ قد تفهم حالات الشذوذ بين انتماء بعض الأسماء إلى هذا النظام فيما يخص صوائت الإعراب، لكنها تخالف بقية الأسماء في وجود التنوين، كما يمكن تفسير اختفاء التنوين في بعض الأسماء دون انتمائها إلى نظام التصريف الثنائي.

عوامل الانتشار

كانت قد تهيأت في فترة توحد اللغة المشتركة (الفصحى) وخلال تكون اللغة الكلاسيكية ظروف بيئية لغوية أدت إلى وجود عوامل دلالية أو اجتماعية ساهمت في بلورة الظواهر الفردية المتعددة واستعارة بعضها في اللغة المشتركة. وظاهرة انتقاء الفصحى

---

(٥١) Puig-Montada, "Bemerkungen," 366.

(٥٢) Reckendorf, *Synt. Verh.*, 171.

بعض الخصائص الصوتية أو الصرفية أو التركيبية من لهجة عربية أو مجموعة لهجات عربية وخصائص أخرى من لهجات عربية مختلفة عن الأولى ثابتة بما لايدع مجالا للشك.(٥٣)

وإذا استعرضت الأسماء التي تتبع هذا النظام، يتضح أن من أسباب انتشاره أو تضخم عناصره عدة عوامل؛ أحدها *الغرابة*، سواء كان مصدر غرابة الاسم كونه مستحدثا في اللغة أو اللهجة أم كان مصدرها كونه عنصرا استخدم في أحد المستويات اللغوية نتيجة التداخل اللغوي (بين الفصحى وإحدى اللهجات العربية أو بين لهجة وأخرى)، كما يتضح من تعامل اللغة مع الأسماء المركبة بأكملها، لأن العربية لاتعرف التركيب، ومع الأسماء الأجنبية باستثناء ماكان منها ثلاثيا لتوافقه مع بناء المعجم العربي. أما العامل الثاني فهو *التعدد اللهجي* وعدم الانتظام في جميع اللهجات العربية خلال الفترة الواحدة، حيث توجد بعض الأسماء في لهجة معينة بحالة إعرابية واحدة ثابتة وفي لهجة أخرى بحالة إعرابية أخرى ثابتة ومختلفة عن الأخرى، وترد في نصوص مختلفة بهاتين الحالتين فتصنف ضمن النظام الثنائي رغم انتماء الاسم في كل من اللهجتين إلى النظام الأحادي (البناء). ومن أمثلة الاختلاف في أسماء النظام الثنائي مايذكر في لهجة بني أسد عن معاملتها صيغة «فعلان» الوصفية معاملة الاسم الثلاثي التصريف.(٥٤) أما أمثلة الاختلاف في أسماء النظام الثلاثي فمنها مايذكره الأصمعي عن ابن الرقيات، ويتهمه بسببه بلين الجلد من قوله: «لمصعبُ حين حد الأمر أكثرها وأطيبها،» لأنه عامل اسم العلم العربي المذكر معاملة أسماء النظام الثنائي.(٥٥)

---

(٥٣) انظر: العجمي، *أبعاد العربية*، ١٥٩ ـ ١٦٤.

(٥٤) انظر: ابن السكيت، *إصلاح المنطق*، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ذخائر العرب، ٣ (القاهرة: دار المعارف، د. ت.)، ٣٥٨: «ولغة بني أسد: سكرانة وملانة وأشباههما. وقالوا رجل سيفان وامرأة سيفانة، وهو الطويل الضامر الممشوق، ورجل موتان الفؤاد وامرأة موتانة.»

(٥٥) F. Corriente, " From Old Arabic to Classical Arabic through the pre - Islamic Koine : Some Notes on the Native Grammarians' Sources , Attitudes and Goals , *JSS*, 21 (1976) , 70.

كما يأتي عامل التحديد في المرتبة الثالثة، حيث يؤدي ارتباطه وظيفيا بدلالة اللكسيم إلى انتقاله من النظام الثلاثي إلى النظام الثنائي التصريف، ويتضح أثره في اتساع دائرة الأسماء الثنائية التصريف من خلال ملاحظة الأسماء التي تتغير بعض المقاطع فيها أو صوائت بعض المقاطع فتنتقل من الدلالة العامة إلى دلالة عينية محددة. وفي هذه الأسماء بالذات يصبح سبب وجودها ضمن أسماء النظام الثنائي وظيفيا بحتا يحدده الاستخدام.(٥٦)

لابد لنا أولا من ذكر الأصناف التي تدخل من الأسماء في النظام الثنائي قبل تتبع أثر تلك العوامل في تحويل هذه الأسماء من وضع تصريفي متناغم مع الحالة الإعرابية العربية إلى وضع قد يتسم بالشذوذ. وهذه الأصناف هي:

١ ـ فعلاء

٢ ـ مفاعل ـ مفاعيل (للجمع)

٣ ـ فعلان (عندما تكون صفة مع اختلاف كبير في انتمائها في كثير من النصوص المروية واختلاف أيضا في كتب الدراسات النحوية)

٤ ـ أفعل (للألوان والعيوب)

٥ ـ بعض الكلمات المعدولة

٦ ـ الأسماء المركبة

٧ ـ أسماء الأعلام ـ فعلان

٨ ـ أعلام التأنيث

٩ ـ الأسماء الأجنبية الأصل

١٠ ـ أوزان الأفعال

بسبب النقص الشديد الذي تعانيه المكتبة العربية من عدم وجود المعاجم التي تتتبع المصادر المختلفة الأزمنة، لتوفر للباحث مادة تاريخية تنسب فيها الشواهد إلى فتراتها المتعاقبة، فيحصل الباحث بسرعة على تأريخ للجذر من جهة وللأوزان الصرفية من جهة أخرى،

---

(٥٦) فيه إجابة عن السؤال المطروح من قبل: هل هذا النظام معجمي أم سياقي؟ إذ إنه في هذه الحال سياقي.

فإن استقصاء كاملا للأسماء التابعة إلى النظام الثنائي غير ممكن في الوقت الحاضر. غير أن ذلك لايمنع من استقراء التوزيع الزمني لبعض الصيغ اعتمادا على معطيات لغوية صرفة وقرائن تاريخية في لغات سامية أخرى.

ويمكن أن يقودنا الاستقراء التاريخي (الدياكروني) إلى معرفة أثر عامل الغرابة في انتماء كل من الصنف الأول والثالث والرابع، لأن هذه الصيغ المؤنثة أو المذكرة لصيغ مؤنثة أحدث في جميع الأحوال وأقل من التأنيث السامي المنتهي بعلامة التأنيث المعروفة (-at) في اللغات الشمالية أو (-t) في اللغات الجنوبية.[٥٧] ونعرف به أيضا أثره في انتماء الصنف الثاني، لأنه من جموع التكسير التي دخلت العربية بشكل ثانوي.

كما يقودنا الاستقراء التزامني (السينكروني) إلى معرفة أثر عامل التعدد اللهجي في انتماء كل من الصنف الثاني[٥٨] والصنف الثامن (بسبب وجود أسماء الأعلام المؤنثة في بعض اللهجات ثلاثية وفي لهجات أخرى من الفترة نفسها ثنائية التصريف[٥٩]) وكذلك في انتماء الصنف الثالث.[٦٠]

إنتاجية النظام

لايمكن قياس إنتاجية هذه الظاهرة بشكل علمي دقيق بسبب عدم توافر معلومات كافية عنه في أغلب فترات العربية من جهة، وبسبب كون القواعد المدونة في نحو العربية الكلاسيكية تنطلق من الأوزان والصفات القواعدية، وليست من التصنيف المعجمي أو الصفات الصرفية للمفردات العربية. هذا بالإضافة إلى الفقر الشديد الذي تمت الإشارة إليه من قبل في وجود تأريخ للمعجم العربي في فتراته المختلفة أو في التسلسل التاريخي

---

(٥٧) العربية أخذت- كما هو معروف- النهاية الأولى (at-) رغم تبعيتها الجغرافية إلى اللغات الجنوبية.

(٥٨) هذا الصنف من الأسماء يجتمع فيه عامل الغرابة من جهة (كونه مختلفا عن الصنف السائد القديم من الجموع) وعامل التعدد اللهجي (كونه آتيا إلى العربية من نظام لهجة ثنائية التصريف).

(٥٩) انظر مثلا: السيوطي، همع *الهوامع*، ١ : ٩٥.

(٦٠) في لهجة بني أسد لا يدخل هذا الصنف ضمن النظام الثنائي خلافا للهجات المعاصرة لها، كما ذكر أعلاه.

للصيغ الصرفية المختلفة . كما يساهم نظام الكتابة العربي في التقليل من القدرة على معرفة وجود الحركات الإعرابية أو التنوين في الكلمات المكتوبة ؛ فيكون بذلك الاعتماد كليا على ماينقل مشافهة أو على القراءة الشائعة لنص مكتوب ، حتى لو كانت مخالفة لحقيقته وموافقة لقواعد النحاة .

تقويم أمثلة المتن

قام الباحث بتتبع كل مافي القرآن من الأسماء التابعة إلى النظام الثنائي بوصفه أكثر المصادر حفاظا على الأصوات التي تشكل جوهر القضية ، وتوفر لديه ما يكفي لنقض نظرية الأسماء الممنوعة من الصرف المتداولة في كتب النحو العربي التي تعطي هذه الأسماء وزنا مساويا للأسماء المنصرفة ، بل وتتفوق عليها في نسبة مايفرد لها من مناقشة في تلك المؤلفات .[٦١]

ويمكن توزيع المتن المستخرج من أسماء النظام الثنائي الموجودة في القرآن إلى مجموعتين ؛ الأولى يعتمد انتماؤها إلى هذا النظام على أساس دلالي كونها أسماء أعلام أجنبية ، كما هو مبين في الجدول الآتي :

أسماء الأعلام	٥١٣	بتكرار عدد من الأسماء قدره ٤٣ اسما ؛ منها ٣٥ اسما تعود إلى أشخاص أو شعوب وثمانية أسماء تدل على أماكن .

والمجموعة الثانية تتمايز أصنافها عن بعضها البعض باختلاف المقاطع المكونة لها أو الأوزان الصرفية كما تقول كتب النحاة ، وتتضمن اثني عشر صنفا منها سبعة أصناف من جموع التكسير مفصلة في الجدول الآتي الذي يحدد الاسم بمقاطعه التي يتكون منها ، ويوضع مقابل ذلك الوزن الصرفي أو مجموعة الأوزان الصرفية التي تقوم على جعل الفاء والعين واللام رموزا لمكونات الجذر المعجمي :

---

(٦١) وقد ثبت في أكثر من موضع في هذا البحث أن تلك القواعد ليست مطردة من جهة ، وتكثر فيها الاستثناءات من جهة أخرى .

تسلسل	مقاطع الاسم	الوزن الصرفي	مرات وروده	عدد وحداته
١	CVCCVCV ?accacV (٦٢) (٦٣)	أفعل	١١٦	٢٣
٢	CVCV̄CVCV cacācic V	مفاعل – فعائل أفاعل – فواعل	٥٢	٢٧
٣	CVCCVCV̄CV caccicā?V	أفْعلاء	٢٧	٣
٤	CVCVCV̄CV cucacā?V	فُعَلاء	٢٤	٨
٥	CVCV̄CV̄CV cacācicV	مفاعيل – فعاليل أفاعيل	١٣	١٠
٦	CVCCV̄CV caccā?V	فَعْلاء	٩	٤
٧	CVCCV̄CV cacc̄aV	فَعْلان	٣	٢
٨	CVCVCV cucacV	فُعَل	٣	١
٩	CV̄CVCV ?aḥarV	آخَر	٣	١
١٠	CVCVCV̄CV cacacac̄?V	فَعَلان	١	١
١١	CVCCV̄CV ?acc̄aV	أفْعاء	١	١
١٢	CVCVCCV̄CV	أفعْلاء	١	١
١٣	CVCV̄CVCCV cacāciyyV	فَعاليّ	١	١

(٦٢) وضع هذا الرمز المستخدم في IPA للدلالة على الهمزة بدلا من الرمز « C» المستخدم في الدراسات السامية، لئلا يختلط مع رمز الصامت « C » الدال على consonant .

(٦٣) وضع رمز « V» كبير بدلا من رمز الصائت « V» في رموز القالب الصرفي لهذا الاسم، لأن الصائت الأخير يتغير تبعا لموقع الاسم (إما ضمة أو فتحة).

وقد كان عدد أسماء المتن ٧٦٨ اسما ؛ شكلت المجموعة الأولى (أسماء الأعلام) منها نسبة ٨ , ٦٦٪ (٥١٣ اسما)، والصنف الأول من المجموعة الثانية نسبة ١ , ١٥٪ (١١٦ اسما)، والصنف الثاني من المجموعة الثانية نسبة ٧٧ , ٦٪ (٥٢ اسما).

وبما أن سبعة أصناف من المجموعة الثانية تنتمي إلى جموع التكسير ، فإنه يمكن لنا إذا ما أردنا تقعيد أسماء هذا النظام في القرآن أن نقسمها إلى ثلاث مجموعات رئيسة تحتل فيها هذه الجموع المرتبة الثانية بعد أسماء الأعلام، لتصبح أسماء «أفعل» في المرتبة الثالثة بدلا من المرتبة الثانية في الترتيب العام:

١- أسماء الأعلام الأجنبية	٥١٣	٨ , ٦٦٪
٢- أسماء جمع التكسير	١١٩	٤٩ , ١٥٪
[٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣]		
٣- أسماء « أفعل»	١١٦	١ , ١٥٪

هذه المجموعات الثلاث هي أساس بناء هذا النظام في القرآن على أقل تقدير ؛ إذ تشكل ما نسبته ٣٩ , ٩٧٪ من مجموع أسماء المتن .

ومما يلفت النظر لدى تتبع وحدات المتن أن أسماء « أفعل ، » وهي أكبر أصناف المجموعات عددا في صيغة واحدة ، تتميز بشيء مختلف في التركيب لم يتنبه إليه الدارسون العرب أو الغربيون عند دراستهم هذه الصيغة أو ظاهرة المنع من الصرف بسبب انطلاقهم باستمرار من كتب القواعد. هذا التميز يتمثل في كونها ذات ثلاث درجات من الإضافة ؛ إما إضافة حقيقية، وأسماء هذا الصنف الذي يحتوي تركيب الإضافة الحقيقية لم يدخل في المتن لأن الاسم لا يتبع النظام الثنائي في تلك الحال، أو إضافة معنوية مع تركيب تحليلي (فك الإضافة باستخدام شبه جملة، أو باستخدام تمييز أو جملة صلة أو جملة ضمنية) . وتشكل تلك الإضافة ٨٩ حالة من عدد مرات ورود تلك الأسماء، كما تبقى تلك الإضافة متضمنة في إحساس المتكلم في الحالات المتبقية .

٣ـ٢ علاقة النظام الثنائي بأنظمة وظواهر أخرى

يرتبط هذا النظام ببعض الأنظمة والظواهر الأخرى في العربية بنوعين من أنواع

الارتباط ؛ أحدهما يمس مكونات النظام الثنائي نفسه عن طريق صفات الأسماء التي تتبع هذا النظام ، وبالتالي يصبح ارتباطا تتداخل فيه أنظمة اللغة ، وتنتج عنه علاقة تركيبية . أما النوع الثاني فهو ارتباط مكونات هذا النظام بمكونات أخرى في اللغة ، مما يؤدي إلى تحوير في طبيعة مكونات النظام الثنائي لمواءمة المكونات الأخرى التي ارتبطت بها ، إذ ينتج عن ذلك الارتباط علاقة سياقية .

العلاقة التركيبية

ترتبط أسماء النظام الثنائي ببعض المكونات التركيبية ارتباطا عضويا يسبب انتماء تلك الأسماء إلى هذا النظام . وأهم تلك المكونات :

العدد . نظرا إلى أن المثنى والجمع ينتميان إلى فئة موازية للأسماء المعنية في هذا البحث ، فإن بعض ألفاظ الجمع التي تعامل عادة في العربية معاملة المفرد (أي ضمن أسماء النظام الثلاثي) من جموع التكسير التي دخلت إلى العربية بشكل ثانوي قد ضمت إلى تلك الفئة العددية التي تعرف نظاما إعرابيا ثنائيا يختلف بالطبع عن ثنائية هذه الجموع المتأخرة ، لكنه يساويها في عدد علامات التصريف ، بينما بقيت جموع التكسير القديمة بنظامها الثلاثي .

ومما يلفت النظر أن فئة كبيرة من أسماء النظام الثنائي ، وهي أسماء صيغة « أفعل» قد أدخلت جمعها إلى هذا النظام التصريفي . فهل تصنف مورفيمات الجمع في كل من « فعالل » و « فعاليل» على أنها تحقيق لمبادئ الجمع السالم (بحالتين إعرابيتين فقط) بواسطة وسائل جمع التكسير؟[٦٤]

النوع . بالإضافة إلى أسماء الأعلام المؤنثة تشكل جموع التكسير التي تنتمي فيما يخص المطابقة النوعية إلى صنف المؤنث ارتفاعا في نسبة الأسماء المؤنثة التي تنتمي إلى نظام التصريف الثنائي . وإذا أخذنا ما يطرحه بعض الباحثين عن سبب ارتباط هذا النوع بالنظام الثنائي أكثر من النوع الآخر بعين الاعتبار ، فإن بعض المبررات توضع لكل من أسماء الأعلام ، خاصة الأسماء الأجنبية التي تكون مضافة إلى علاقات أصحابها بمجتمعاتهم ، وكذلك النساء إلى آبائهن وعشيرتهن . وبما أن الكسرة قد فقدت دورها

(٦٤) W. Fischer , " Die arabische Pluralbildung ," *ZAL*, 5 (1980), 73.

بوصفها أداة وظيفية بسبب أداء الترتيب وظيفة الإضافة (تعاقب المضاف والمضاف إليه)، فقد أصبحت في الأسماء ذات النظام الثلاثي علامة وظيفية زائدة .(٦٥)

العلاقة السياقية

في حين تسهم علاقات أسماء النظام الثنائي التركيبية في ثبات عوامل هذا النظام، فإن علاقاتها السياقية تعطي مؤشرات كافية إلى تأقلم تلك الطائفة من الأسماء مع النظم السائدة في اللغة . كما تعطي - وهو الأهم- الدليل القاطع بأن الآليات التي أنتجت تلك الأصناف من الأسماء لم تعد إنتاجية، وبالتالي فهي في سياقات معينة تنتمي إلى النظام الثلاثي التصريف، بينما لاتوجد سياقات مقابلة ترفد النظام الثنائي بمقومات تنافس مع الثلاثي . وهناك من يعيد وجود النظام الثنائي نفسه إلى العلاقة السياقية المجردة التي ترتبط بأسماء الأعلام، وهي العلاقة التي انتشرت بفعل القياس إلى أصناف أخرى تشترك مع أسماء الأعلام في دلالة أو صفة تركيبية، وأن الأسماء الثنائية التصريف تعود إلى النظام الثلاثي عندما تنصرم كل علاقة تربطها بالأعلام إذا دخلت عليها ال التعريف أو أضيفت (حيث لاتعرف الأعلام ولا تضاف) .(٦٦) وتتمثل تلك العلاقات في :

التعريف . انطلاقا من قاعدة المقارنة بين العربية وغيرها من اللغات السامية التي عرفت هذا النظام، فإن العربية هي اللغة الوحيدة التي تتغير وحدات النظام الثنائي التصريف فيها إلى النظام الثلاثي عند تعريفها .(٦٧) بغض النظر عن كون التنوين نظام تعريف آخر لا يتلاءم مع نظام التعريف الجديد أو عدم اتفاق أسماء الأعلام في انتهائها بالتنوين أو فقده، فإن مما لاشك فيه أن هناك علاقة وطيدة بين دواعي التعريف ودواعي الانتماء إلى نظام التصريف الثنائي، سواء كانت عكسية في كل شيء، أو مساوية في كل شيء، فتنتفي الحاجة إلى وجودهما معا .

وإذا قارنا بين تحديد الفلاسفة للتعريف حين وصفوه بأنه الإشارة إلى مايعرفه

---

(٦٥) رومان ، «بحث زماني عن الاسم العربي،» ٦١ .

(٦٦) رومان ، «بحث زماني عن الاسم العربي،» ٦٣ .

(٦٧) Lek'iasvili, "Das diptotische System," 68.

مخاطبك وأن المعرفة مايشار بها إلى أمر متعين أي معلوم عند السامع[٦٨] وبين ماقلناه من قبل عن أثر «التحديد» في انتشار النظام الثنائي وذلك بانتقال الدلالة العامة إلى دلالة عينية محددة، نجد اتفاقا في الوظيفة- في تلك العينة من أسماء النظام الثنائي على الأقل- بين فلسفة التعريف وفلسفة التحديد.

الإضافة. من ناحية الوظيفة لايوجد فرق بين العلاقة السياقية بين أسماء النظام الثنائي وكل من التعريف والإضافة، لكن الإضافة تختلف عن التعريف في جوهرها لكونها أولا سياقا تركيبيا يشكل بناء أساسيا في اللغة وليس سياقا دلاليا سيميائيا، كما أنه يمكن أن يرتبط بالتعريف أيضا إذا كان المضاف إليه معرفا. فبالرغم من أن التعريف في تركيب الإضافة مورفيم واحد يقع بين وحدتي الإضافة، فإنه يعرف الوحدتين (أو الجزئين باعتبارهما يشكلان وحدة واحدة، خاصة مع تغير النبر الأساسي في كل منهما إلى نبر ثانوي ونشوء موقع نبر أساسي قريب إلى وسط الوحدة الجديدة). كما تختلف الإضافة عن التعريف في كونها تمنع في كل الأحوال نهاية الاسم حتى من الفئة الموازية لأسماء النظام الثنائي، وهي النون في المثنى والجمع وملحقاتهما،[٦٩] بينما يدخل مورفيم التعريف على تلك الأسماء مع وجود النون فيها.

ولو عدنا إلى أصناف أسماء النظام الثنائي التي نوقشت في هذا البحث، لوجدنا أن أحد تلك الأصناف، وهو صيغة « أفعل » يشكل تركيب إضافة،[٧٠] أبعدت عنه الوحدة الثانية (أو الجزء الثاني) لعموميتها في جنس المتحدث عنه، وبقي الاسم المنصوب يبين تميزها عن عموم الجنس. فهل تكمن في هذه العلاقة غير الواضحة بين أحد الأصناف الرئيسة في أسماء النظام الثنائي وبين تركيب الإضافة سر من أسرار هذا النظام؟[٧١]

---

(٦٨) في المقابل ينظرون إلى النكرة بوصفها ما يشار به إلى أمر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه، وإن كان متعينا معهودا في نفسه. وكما هو معروف يوجد فرق واضح بين مصاحبة التعيين وملاحظته.

(٦٩) عدا بعض حالات الشذوذ التي تشكل إثباتا للقاعدة.

(٧٠) كما يخمن الباحث، حيث لاتزيد عدد الحالات التي تخرج فيها هذه الصيغة عن هذا التركيب أو تركيب يحتوي متعلقا يشبه الإضافة على سبع وعشرين حالة.

(٧١) أمر الإجابة عن هذا السؤال متروك للأبحاث اللاحقة في هذا الموضوع.

٤ ـ نتائج الدراسة

بعد استعراض الظاهرة في اللغات القريبة من العربية والمرتبطة بها داخل العائلة السامية وجدنا نماذج لهذه الظاهرة لاتتفق مع العربية في كل قواعدها؛ ففي العربية الجنوبية كانت الظاهرة موجودة في أسماء الجهات والمواسم ووحدات القياس وعبارات التقابل الثنائي، كما وجدت في الأكادية في أسماء الأشهر وأسماء المقاييس وعبارات التقابل الثنائي، وفي الأوجاريتية توجد في الأسماء أو الصفات المقدسة. وكل ذلك يخالف وجودها في العربية.

لكن هذه الظاهرة توجد أيضا في العربية الجنوبية في أسماء الذات من صيغ « أفعل، » والأسماء المكسوعة بلاحقة النون، وبعض صيغ جمع التكسير، والأسماء المركبة، وأسماء صيغة « يفعل. » وفي الأكادية توجد في أسماء الأعلام، خاصة عندما تكون مركبة أو أعجمية، وفي الأوجاريتية في الأسماء ذات اللواحق المؤنثة والأسماء ذات اللاحقة «ان» وأسماء صيغة « قُعَل. » وتتفق هذه مع العربية في وجود الظاهرة في هذه الأصناف.

أما فيما يخص مرحلة عمر نظام التصريف الثنائي في العربية، فإن المؤشرات التي تم طرحها في البحث توحي بشيء من التناقض؛ ففي حين يستخلص بعض الباحثين من عدم وجود هذا النظام في تركيب الإضافة، وهو التركيب الثابت القدم في جميع اللغات السامية ما يدل على حداثة عمر هذا النظام وكونه من خواص العربية، وأنه نشأ فيها بشكل ثانوي، يستخلص آخرون من تعارض هذا النظام مع أداة التعريف العربية (ال التعريف) أنه نظام تعريف قديم لاحاجة إلى وجوده عندما يكتسب الاسم أداة التعريف الجديدة، فهو بالتالي قديم إلى المرحلة التي لم تكن العربية تعرف فيها مورفيم التعريف الحالي بعد. كما يمكن استخلاص قدم النظام الثنائي أيضا من انتفاء التمييم في تراكيب الإضافة في الأكادية، وهي من أهم ظواهر النظام الثنائي الذي نتحدث عنه في العربية، فوجود هذا المؤشر في الأكادية، وهي اللغة الأقدم من اللغات السامية؛ حيث تعد أحدث فتراتها أقدم من الفترات المبكرة للعربية. ولا يضير ذلك الدليل التاريخي وجود حالات من أسماء النظام الثلاثي في العربية لاتكتب فيها الواو في النبطية، مما ينبئ بانتمائها إلى النظام الثنائي التصريف؛ إذ إن ذلك قد يكون اضطرابا لدى الكتبة وليس في اللغة، خاصة أنه نظام كتابة أجنبي عن

الأنباط ، ويستخدم بالدرجة الأولى في كتابة الآرامية .

وبنظرة دقيقة إلى ذلك التناقض الظاهر بين الموقفين ، يمكن أن يعد ارتباط التصريف الثنائي بحالة الإفراد في الاسم قديما قدم الظاهرة نفسها ، أي أن يكون ذلك قد حدث في اللغة السامية الأقدم (الأكادية) ثم استمر ذلك الارتباط في اللغات السامية الأحدث ، بمعنى أنه لايوجد تنافر بين تركيب الإضافة والتصريف الثنائي ولا تنافس في القدم ، بل يكون قد وجد هذا النظام في العربية بهذه الصفات . وبذلك لايصبح انتفاؤه في تركيب الإضافة دليلا على حداثته .

وفي قضية النشأة نجد الظاهرة موجودة في بعض اللهجات العربية ، ثم انتقلت إلى العربية الموحدة لدى تكون ذلك المستوى في نهاية القرن السادس الميلادي ،(٧٢) وقد تحولت فيما بعد إلى نظام في العربية الكلاسيكية .

ولو انطلقنا من استقراء النصوص الموجودة ومقارنة فتراتها التاريخية ، لعلنا نخرج بتصور عن حالة كل فترة لغوية واتجاهات التطور في مراحل العربية المختلفة ، لوجدنا أن أهم القضايا التي يمكن مراقبتها في العربية في هذا الشأن هي قضية الإعراب والاختلافات الموجودة في *روايات الكلمات أو استخدامها* ، مما يعني أن هناك خروجا عن قواعد الإعراب – إذا سلمنا بقدمه– أو اختلافا في دمج اللهجات ، إن كان حديثا .

لكنه يوجد عاملان يشكلان أهم العوائق في سبيل التوصل إلى نتيجة نهائية في هذا المجال ؛ (٧٣) أحدهما شفوية النقل ، وما تسببه الرواية الشفوية من تغيير في البدائل اللفظية وتغيير في الصوائت أيضا . والعامل الآخر هو نظام الكتابة الذي لم يكن متأخرا فحسب ، بل كان ناقصا أيضا تكتب فيه نصف الأصوات فقط ، ومايسقط منها هو الصوائت ذات الأهمية الفائقة في هذا الموضوع .

أما عن حقل هذه الظاهرة أو النظام ، فإن مانستخلصه من نتائج عن الدراسات العربية القديمة أن النحاة العرب كانوا يجعلونها قضية معجمية يصنفون الأسماء دون سياق

---

(٧٢) انظر فترات العربية لدى : العجمي ، *أبعاد العربية* ، ١٥٧ .

(٧٣) ربما تكون لنا عودة إلى هذا الموضوع بعدما تنجز الأعمال التمهيدية الضرورية لتأريخ الصيغ والمفردات العربية .

إلى مجموعة معينة فيما يخص التصريف. غير أنه من خلال تمحيص بعض نظرياتهم نجد أنهم يقرون بدور السياق في انتماء الأسماء، عندما يقولون إن الأسماء الأجنبية تحمل التنوين عندما يراد إطلاقها، وتفقده عندما تدل على عين،[٧٤] وتلك صفة سياقية بحتة.

وفي اتجاهات التطور نجد النحاة العرب يثبتون اتجاها واحدا تتحول فيه الأسماء ذات الصفات المعجمية المعينة- كما ورد أعلاه- من النظام الثلاثي إلى النظام الثنائي، وذلك بانطلاقهم من أن الأصل في الأسماء الصرف (أي التصريف الثلاثي). كما وضعوا اتجاها آخر تعود فيه الأسماء من التصريف الثنائي إلى التصريف الثلاثي لدى وجود صفات تركيبية معينة. وقد حاول النحاة العرب وضع إيضاح نسقي يوضحون فيه ظروف ذلك الانتقال، مما اتضحت عدم صحته في بعض الأحيان وعدم دقته في أحيان أخرى. كما سعى بعض متأخري النحاة إلى ابتكار علل أسلوبية لخروج تلك الأسماء عن القواعد النمطية؛ فأتوا بأسباب مثل اتقاء التوهم أن الاسم مضاف إلى ياء المتكلم إلى غير ذلك من الأسباب.

لايمكن بأي حال تجاهل ما للتقعيد في العربية الكلاسيكية من دور كبير في تثبيت رؤى النحاة الأوائل، حيث استبعدوا الشعر بكامله من إثبات منطقية قواعدهم، كما نسبوا مالا يتفق من النصوص مع القواعد التي سردوا من خلالها أصناف الممنوع من الصرف إلى لهجات قبائل تصرف الممنوع من الصرف أو تبنيه أو تمنع المنصرف من الصرف. إذا لا الشعر يمكن أن يعدل قواعدهم ولا النثر من كلام العرب ولا القراءات التي لاتتوافق مع قواعدهم؛ إذ لم يعترفوا بها أصلا.

وقد وجدت في المتن الذي استخرجته من القرآن الكريم خمسة عشر موضعا تتناقض مع القواعد التي وضعها النحاة كلها ثابتة في الرسم العثماني الذي يفترض أنهم قد اتخذوه أساسا لتقعيد العربية الكلاسيكية، إذا لم يقبلوا القراءات المشهورة التي تزداد فيها الحالات المخالفة أضعافا. ولايخفى دور القياس الكبير في توسيع قواعد المنع من الصرف وتفصيلها إلى أن أصبحت من مسلمات النحو العربي.

---

(٧٤) انظر: عوض جهاوي، *ظاهرة التنوين في اللغة العربية*، ط ١ (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ الرياض: دار الرفاعي، ١٩٨٢م)، ٨٩.

وعند تحليلنا لهذا النظام تبين أن هناك بعض المؤثرات الصوتية والمؤثرات الأخرى التركيبية التي أدت إلى نشوء نمط مخالف لنمط التصريف الثلاثي المعروف في اللغات السامية ، سواء كان ذلك قد حدث في مرحلة مبكرة من العربية أو في لغات سامية أخرى أقدم منها ، وهي لغات كانت تعرف تلك التطورات الصوتية والتركيبية أيضا . كما أدت عوامل أخرى إلى انتشار تلك الظاهرة وامتدادها إلى عوامل دلالية أخرى ، ويمكن أن يكون في ذلك التقعيد الصارم وقوة سطوته في النحو العربي مخرجا مما لا يتلاءم مع عوامل النشأة أو الانتشار .

Diptote Declension System forArabic Nouns

Faleh Sh. Alajmi
Associate Professor, Department of Arabic, College of Arts,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. This study deals with a problematic section of Arabic morphology and syntax , namely the diptote declension as a system for Arabic nouns . It stresses the need to take into account the use of rules that Arab grammarians describe in their studies and their applications in real Arabic speech . Therefore, the research depends on the diptote declension cases in the Holy Qur'an , which convinced the author that a lot of grammarians, rules are not precise enough compared with Arabic texts . We should seek clues to its nature wherever we may find them . In this paper I have tried to show that the traditional and the newer findings of linguistics provide us with some valuable insights into this problematic domain .